



لا يزال الاقتصاد اليمني يعاني من تفتت المؤسسات الوطنية فيما بين الطرفين المتصارعين، والقرارات الفردية التي يتخذها كل منهما، ما يؤدي إلى تعقيد الأزمة الاقتصادية والمعاناة الإنسانية الناشئتين عن الصراع العنيف.

في ١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، بدأت سلطة الأمر الواقع في صنعاء في التنفيذ الصارم لحظر تداول الأوراق النقدية الجديدة للعملة الجديدة الصادرة عن البنك المركزي اليمني في عدن بعد ٢٠١٦. وفي أعقاب انتهاء مهلة الثلاثين يوماً لتغيير أوراق العملة المطبوعة حديثاً، أصبح التعامل بها محظوراً وغير قانوني على كافة الأفراد والمؤسسات المالية العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطة الأمر الواقع ("الشمال")². ولا تتوفر معلومات رسمية عن كمية أوراق العملة الجديدة التي تم تغييرها إلى الأوراق النقدية القديمة أو الريال الإلكتروني. وبحسب المعلومات المتوفرة، لا يزال قرار تعليق دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية الجزئي والمعاشات التقاعدية في الشمال سارياً، والذي كانت الحكومة في عدن قد فرضته في أواخر ديسمبر/كانون الأول رداً على قرار حظر تداول الأوراق النقدية الجديدة (وكانت آخر تلك الرواتب التي دُفعت في الشمال هي شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي). وعلى الرغم من المخاوف من أن يتسبب تقليص المعروض النقدي من أوراق النقدية القديمة في إعاقة تنفيذ برامج التحويلات النقدية المختلفة في مناطق الشمال، لم ترد حتى أواخر يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠ أي تقارير تفيد بوجود تأثير مباشر للحظر على برامج المانحين.

أدت الإجراءات التي اتخذتها سلطة الأمر الواقع بشأن حظر تداول أوراق النقد الجديدة إلى تفاقم الانخفاض في قيمة الريال في عدن. حيث تسببت الإجراءات النقدية المتخذة في صنعاء إلى اختلال في عملية التداول النقدي على نحو مؤثر (كانخفاض كبير في حجم السيولة المتداولة في الأسواق المحلية) وشجعت المضاربة على سعر أوراق الريال الجديدة مقابل الريال القديم، مما أدى بدوره إلى توسيع الفجوة في أسعار الصرف بين عدن وصنعاء. وفي أول شهر عقب البدء في تنفيذ الإجراءات النقدية الجديدة، تراجعت قيمة الريال في عدن بصورة حادة، حيث وصل خلال هذه الفترة إلى نحو ٦٨٠ ريالاً للدولار الواحد، وذلك لأسباب تعود على الأرجح إلى زيادة تدفق السيولة النقدية من الأوراق المطبوعة الجديدة بما فيها بسبب الحظر في الشمال (الشكل ١)³. وفي تباين كبير، شهدت أسواق الشمال ارتفاعاً طفيفاً في سعر الريال، نظراً لتراجع الطلب على النقد الأجنبي نتيجة لعدم توفر الريال القديم بكميات كافية. كذلك تعزز استقرار الريال في الشمال بسبب التدابير المصاحبة التي اتخذها البنك المركزي اليمني في صنعاء، وكان من بينها تعليق عمليات الصرف الأجنبي. وتمثل رد فعل السوق بشأن اختلاف قيمتي الريال القديم والجديد في الشمال والجنوب في ارتفاع هائل في تكلفة المعاملات المالية بين الأسواق الخاضعة تحت سيطرة الطرفين المتحاربين. وتشير المعلومات المتوفرة أنه بنهاية يناير/كانون الثاني، وصلت تكاليف الصرف عبر البنوك التجارية في صنعاء إلى نسبة تصل إلى ١٧% على صرف التحويلات النقدية من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في عدن ("الجنوب").

¹ من إعداد ناوكو كوجو (nkojo@worldbank.org) وأمير الذبية (aalthibah@worldbank.org) بناء على المعلومات المتاحة حتى

٥ فبراير/شباط ٢٠٢٠ والإسهامات المقدمة من شاراد تاندون نومي هيلود.

² في ١٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، شددت سلطة الأمر الواقع في صنعاء الحظر على التعامل بالإصدار الجديد من أوراق النقد المطبوعة منذ انتقال مقر البنك المركزي اليمني إلى عدن في ٢٠١٦. ويتعين على حاملي أوراق النقدية الجديدة "غير القانونية" تسليمها في غضون ٣٠ يوماً من تاريخ الإعلان في مقابل الحصول على عملة إلكترونية ("ريال إلكتروني") أو استردادها نقداً بأوراق نقدية قديمة، إذا كانت متوفرة، في مقابل ما يصل إلى ١٠٠,٠٠٠ ريال يمني (حوالي ١٧٠ دولاراً) لكل شخص. وعلنت سلطة الأمر الواقع أن تسهيل العجوزات المالية على نطاق واسع في السنوات الأخيرة تسبب في انهيار الريال اليمني، وأن الإجراءات الجديدة كانت ضرورية لإيقاف المضاربة على العملة وحماية قيمتها. للحصول على مزيد من المعلومات، طالع تقرير شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩ لأحدث المستجدات الاقتصادية.

³ خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٢ يناير/كانون الثاني بلغ الفارق في سعر الصرف بين عدن وصنعاء إلى قرابة ١٢%.

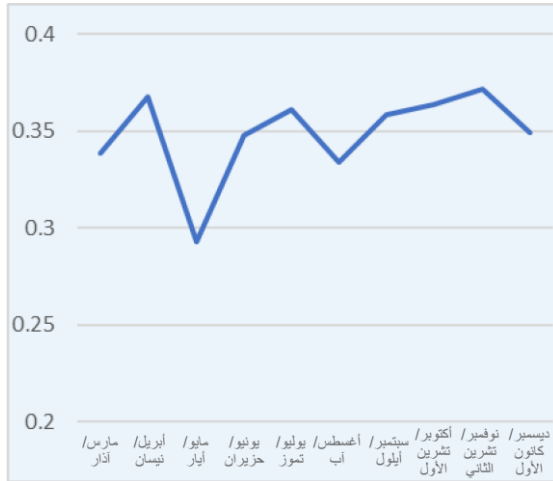
الشكل ١. أسعار الصرف السائدة في السوق الموازية (المتوسط اليومي، ريال يمني/دولار أمريكي)



المصدر: جمعت البيانات من أسواق سعر الصرف غير الرسمية وتقديرات الخبراء.

يعانون من الحرمان من الغذاء في ديسمبر/كانون الأول (الشكل ٣).^٥ وفي الفترة المقبلة، قد يظهر تأثير الارتفاعات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية مع وصول الشحنات الجديدة، وسيكون سعر الصرف السائد حينئذ هو العامل المحدد الرئيسي.

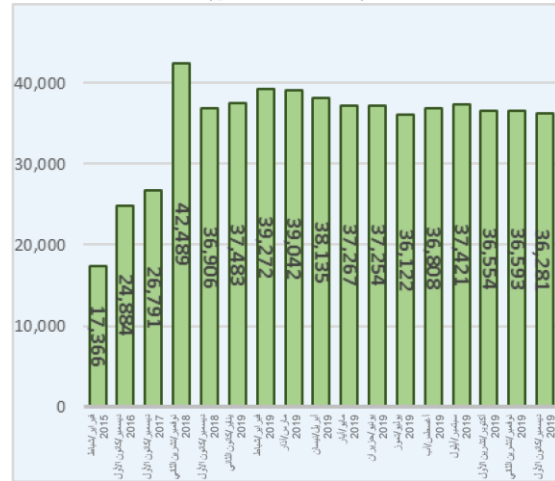
الشكل ٣. نسبة المستجيبين الذين يعانون من الحرمان من الغذاء (٢٠١٩)



المصدر: تحليل مواطن الضعف ورسم معالمه لبرنامج الأغذية العالمي.

ارتفاع الأسعار في عدن خلال شهر يناير/كانون الثاني في أعقاب الهبوط الحاد في قيمة الريال. ويبدو أن الفارق المتسع في سعر الصرف قد أثر على أسعار التجزئة للمواد الغذائية في اليمن، سواء من حيث المستوى أو الاتجاه، وذلك منذ حظر التعامل باوراق الريال الجديدة في الشمال. ووفقاً لمجموعة الأمن الغذائي والزراعة باليمن، شهدت أسعار التجزئة للمواد الغذائية زيادة ملحوظة في شهر يناير/كانون الثاني في المحافظات الجنوبية (الخاضعة لسيطرة الحكومة في عدن) وإن كانت أقل في شدتها من الانخفاض في قيمة الريال.^٤ ولم تعكس بعد تكلفة الحد الأدنى لسلة الغذاء الصادرة عن منظمة الفاو في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩ تأثير تطورات سعر الصرف (الشكل ٢)، على نحو يتسق مع المشاهدة المبينة على تحليل مواطن الضعف ورسم معالمه لبرنامج الأغذية العالمي، والذي يظهر انخفاضاً في نسبة السكان الذين

الشكل ٢. متوسط التكلفة الشهرية للحد الأدنى لسلة الغذاء (٧ أفراد / ريال يمني)



المصدر: نشرة متابعة الأسواق الصادرة عن الفاو-وزارة التخطيط والتعاون الدولي (ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩).

خفت الضغوط المتصاعدة على الريال في عدن بعض الشيء في أواخر يناير/كانون الثاني بعد الموافقة على السحب من الوديعة السعودية لدعم تمويل استيراد السلع الأساسية. ففي ٢٢ يناير/كانون الثاني، أعلن البنك المركزي في عدن الموافقة على سحب نحو ٢٢٧ مليون دولار، من الدفعات رقم ٣٣ إلى ٣٥، بمعدل صرف تفضيلي يبلغ ٤٤٠ ريالاً يمنياً للدولار. وفي الوقت نفسه، اعتمد البنك نحو ٥٠ مليون دولار إضافية لتمويل استيراد المشتقات النفطية والمواد الغذائية الغير مشمولة في

^٤ مجموعة الأمن الغذائي والزراعة في اليمن، محضر الاجتماع التنسيقي الوطني للمجموعة (٤ فبراير/شباط ٢٠٢٠)، متاح عبر هذا الرابط: https://fscluster.org/sites/default/files/documents/mom-fsac-national_cluster-2020204.pdf

^٥ يجري برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع البنك الدولي عملية لجمع البيانات عن بعد بواسطة الهاتف ورصداً لأحوال الأمن الغذائي باليمن باستخدام نهج تحليل مواطن الضعف ورسم معالمه بواسطة الهاتف المحمول.

برنامج تمويل الواردات من الوديعة السعودية، مما مكّن المستوردين من الحصول على النقد الأجنبي بسعر تفضيلي آخر يبلغ ٥٧٠ ريالاً يمينياً للدولار (الإطار ١).^٦ ومع ذلك، لا تزال المخاطر عالية من حدوث انهيار جديد في سعر صرف الريال في الأجل القريب مع انخفاض احتياطات النقد الأجنبي واقتراب الطلبات الموسمية نتيجة لزيادة استهلاك الواردات (خلال شهر رمضان). ولا تزال مسألة تجديد الوديعة السعودية غير مؤكدة.

يتطلب تثبيت سعر الصرف معالجة التباين الشديد في السياسات النقدية. فما دامت تبعات التوسع النقدي الأخير والمرتقب قائمة، سيستمر استنزاف الريال في التحوّل إلى العملات الصعبة. فكلما حاولت السلطات النقدية تحديد سعر صرف ثابت لأغراض محددة (مثل السعر التفضيلي للواردات الأساسية)، مارس التجار ضغوطاً هائلة للحصول على هذا السعر، الأمر الذي تنشأ معه تعقيدات إدارية وزيادة مخاطر الفساد. وستتفاقم هذه النزعة بسبب الانقسام في سوق النقد للريال الناجم عن القيود المفروضة على العملة في محافظات الشمال.

الإطار ١. نظام سعر الصرف المتعدد في اليمن

على الرغم من أن إدارة سعر الصرف في اليمن تتبع رسمياً نظام التعويم، فإن السائد هو تعدد أسعار الصرف: (١) سعر ثابت لبعض التعاملات الحكومية الداخلية وللأغراض المحاسبية (٢٥١ ريالاً للدولار في ظل سلطة الأمر الواقع في صنعاء)؛ (٢) سعر خاص لبعض المواد الغذائية الأساسية المستوردة بموجب برنامج تسهيل تمويل الواردات السعودي (٤٤٠ ريالاً للدولار)؛ (٣) سعر للسلع المستوردة خارج إطار تسهيل تمويل الواردات السعودي (الذي أعيد النظر فيه مؤخراً ورفع من ٥٠٦ ريالاً للدولار إلى ٥٧٠ ريالاً للدولار في ٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠)؛ و (٤) سوقان موازيان للصرف الأجنبي، إحداهما في عدن والأخرى في صنعاء.

في ٥ يناير/كانون الثاني، أعلنت حكومة سلطة الأمر الواقع في صنعاء عدة إجراءات للإصلاح الاقتصادي في إطار إستراتيجية للإنعاش والتعافي الاقتصادي ٢٠١٩-٢٠٢٠. إن هذه الإستراتيجية، التي تستهدف تعجيل خطى الإنعاش والتعافي الاقتصادي واستعادة دور مؤسسات الدولة ومكافحة الفساد - من جملة أهداف أخرى، تمثل المرحلة الأولى في تطبيق "الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة ٢٠١٩-٢٠٣٠"، التي دشنتها سلطة الأمر الواقع عام ٢٠١٩. وشملت تدابير الإصلاح مبادرات رئيسية من بينها ما يلي: (١) تقديم إعفاءات ضريبية (وبالتالي تخفيف عبء الازدواج الضريبي المفروض من قبل سلطتي الشمال والجنوب) لمساندة منشآت الأعمال التجارية الصغيرة، والشركات الناشئة الجديدة، والإنتاج المحلي للمستحضرات الدوائية، وتيسير الاستثمار في الطاقة المتجددة لتعزيز الإنتاج الزراعي والمحلي؛ (٢) إنشاء بنك وطني لمساندة الصادرات الزراعية والتصنيعية؛ (٣) إعادة النظر في التشريعات لتعزيز الكفاءة، والحوكمة، ومساءلة الحكومة. وتم الإعلان مؤخراً عن تسليم عدة تعديلات مقترحة على التشريعات الضريبية والجمركية إلى مجلس البرلمان في صنعاء.

تتضمن إستراتيجية سلطة الأمر الواقع أيضاً صرف الرواتب لجميع الموظفين الحكوميين الذين لا يحصلون على رواتبهم من الحكومة في عدن. فوفقاً للإعلان، يحصل المستفيدون كل شهرين على نصف راتب شهري بدءاً من يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، ويبدو أن ذلك قد أسهم بشكل مؤقت في التخفيف من الإستياء العام ضد الإجراءات النقدية التي اتخذت في ديسمبر/كانون الأول. وبدأ عملية صرف الرواتب في أواخر يناير/كانون الثاني. وتشير المصادر إلى أن الرواتب دفعت من خلال التحويل البنكي، ويمكن المستفيدون من سحبها نقداً.

عانى اليمن خلال شهر يناير/كانون الثاني من انقطاع كبير في خدمات الإنترنت في جميع أنحاء البلاد، الأمر الذي كشف مدى هشاشة البنية التحتية لقطاع الاتصالات على كابل بحري واحد. فحسب ما ذكرت شركة تيليمن - شركة التشغيل الوحيدة في اليمن للبوابة الدولية للإنترنت ومقرها صنعاء - تعرض الكابل البحري الرئيسي لليمن المار بقاع قناة السويس (والمعروف باسم كابل فالكون) في ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠ إلى قطعين رئيسيين. وعلى الرغم من تأثر عدد من البلدان بالمنطقة (إثيوبيا، والكويت، والسعودية، والسودان، وغيرها)، فإن التأثير كان أكثر حدة في اليمن، حيث انخفضت فيه سعة الإنترنت بنسبة ٨٠% لقرابة الأسبوع، نظراً لعدم توفر مسارات أخرى لربط اليمن بالشبكة العالمية (انظر المرفق ١). وقد استعيد جزء

^٦ في ٨ يناير/كانون الثاني، أعلن البنك المركزي اليمني في عدن إعادة النظر في سعر الصرف لدعم تمويل الواردات الغير مشمولة في الوديعة السعودية من ٥٧٠ ريال إلى ٥٧٠ ريالاً للدولار.

من خدمة الإنترنت، من خلال توفير حلول إسعافية طارئة فقط، وبسعة تقدر بما يتراوح من 0٢% إلى 0٣%. وأعلنت شركة تيليمن أن إصلاح كابل فالكون وعودة الخدمة بالكامل سيستغرق أسابيع.

تسبب انقطاع الإنترنت في إحداث شلل في المعاملات التجارية والمالية، من بينها التحويلات المالية من الخارج، واضطرابات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق في اليمن. حيث أدى انقطاع خدمة الإنترنت إلى شلل في معاملات البنوك ومحلات الصرافة والأعمال الحيوية والوظائف الرسمية في جميع أنحاء اليمن، مما أدى تفاقم الفوضى التي صاحبت حظر التعامل بالريال الجديد. وعلى الرغم من اعتماد الاقتصاد اليمني على تعاملات الأوراق النقدية، فإن إمكانية الحصول عليها تعتمد بشكل كبير على شبكات الصرف الألي ومحلات الصرافة. ومع غياب الاتصال بالإنترنت، توقفت تطبيقات الهواتف الذكية، مثل نظام الحوالات والدفع بالريال الإلكتروني. وكانت هناك قيود شديدة على التحويلات، التي تعد شريان الحياة الأساسي للعديد من اليمنيين، بل توقفت في بعض الأحيان، نظراً لانقطاع الاتصال مع شركات الصرافة الدولية والمراسلات البنكية والتعاملات مع القطاع المالي الدولي، الأمر الذي يبرز الآثار الإنسانية الضخمة الناتجة عن تآثر خدمة الإنترنت.

في خضم الصراع الدائر، تتعرض البنية التحتية للاتصالات للاستهداف والتدمير، ويؤدي الانقسام السياسي إلى تعطيل الجهود الرامية إلى تقوية الاتصال بالإنترنت. ويصعب تعويض الخسائر التي تكبدتها جميع شركات الإنترنت في الأصول والإيرادات، بالإضافة إلى التفتت التنظيمي والسوقي للقطاع، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض نطاق التغطية في أنحاء البلاد ومستوى المنافسة السوقية. وعلاوة على ذلك، لم تتمكن شركة تيليمن من الاستفادة من السعة الكبيرة التي اشترتها عام ٢٠١٧ بسبب النزاع حول إدارة القطاع بين أطراف النزاع السياسيين، وتعذر القدرة على استكمال إنشاء الكابل الفرعي ومحطة إنزاله في منطقة الحديدة نتيجة الوضع الأمني هناك، مما أجبر الشركة على الاعتماد حصرياً على كابل فالكون القديم ذي السعة المحدودة في تزويد اليمن بخدمات الإنترنت.^٧ وفي يناير/كانون الثاني، أطلقت شركة تيليمن نداءات عديدة للمجتمع الدولي لتقديم الدعم العاجل للحد من تسييس قطاع الاتصالات والحيلولة دون انهياره بشكل كامل (انظر المرفق ١).^٨

تقدم التعافي في قطاع إنتاج النفط يحيي الآمال في تحسن حسابات القطاع الخارجي والمالي خلال عام ٢٠٢٠. ففي أوائل يناير/كانون الثاني، أكدت وزارة النفط والمعادن (عدن) طموح للحكومة يستهدف زيادة معدل الطاقة التصديرية للبلاد من النفط الخام إلى قرابة ٨٠ ألف برميل يومياً في الربع الأول من ٢٠٢٠، من حوالي ٥٠ ألف برميل يومياً في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩. وتتوقع الوزارة أن يحقق ارتفاع صادرات النفط عائدات تصدير تقدر بنحو ٥ ملايين دولار يومياً. وفي حين يتوقع أن يؤدي استمرار التعافي في قطاع الصادرات النفطية إلى تخفيف ضغوط العجز في الحساب الجاري الخارجي والحساب المالي للموازنة، غير أن المحافظة على استمرار ومستوى إنتاج النفط الخام قد يتأثر بسبب استمرار العنف المتأجج منذ مدة طويلة وانعدام الاستقرار ميدانياً.

المرفق ١. قطاع الاتصالات في اليمن

منذ بداية الصراع عام ٢٠١٥، عانى قطاع الاتصالات باليمن من خسائر متزايدة واستهداف ممنهج للبنية التحتية. نظراً لاعتماد كل من طرفي الصراع على تكنولوجيا الاتصالات، كانت بنية الاتصالات التحتية من بين الأهداف الإستراتيجية في الصراع. فضلاً عن الأضرار المباشرة التي لحقت بالبنية التحتية، تواجه شركات التشغيل في القطاع عدداً من التحديات الأخرى: (١) الازدواج الضريبي؛ (٢) حظر الاستيراد المفروض على معدات تكنولوجيا الاتصالات، والذي يزيد من المدة الزمنية والتكلفة اللتين تتكبدهما شركات التشغيل في إدارة شبكاتها وصيانتها؛ (٣) الارتفاع الكبير في تكاليف التشغيل والأمن، والذي زاد تفاقمًا بسبب الانهيار مؤخرًا في سعر الريال اليمني، مما فرض ضغوطاً جديدة على شركات التشغيل التي يتعين عليها سداد تكاليف واردتها بالعملة الصعبة؛ (٤) عدم وجود بدائل معقولة وغير باهظة لتوليد الكهرباء؛ (٥) الضغوط المفروضة

^٧ ذكرت شركة تيليمن أن طلبات الحصول على تصاريح أمنية رُفضت بصورة متكررة من جانب سلطات التحالف.

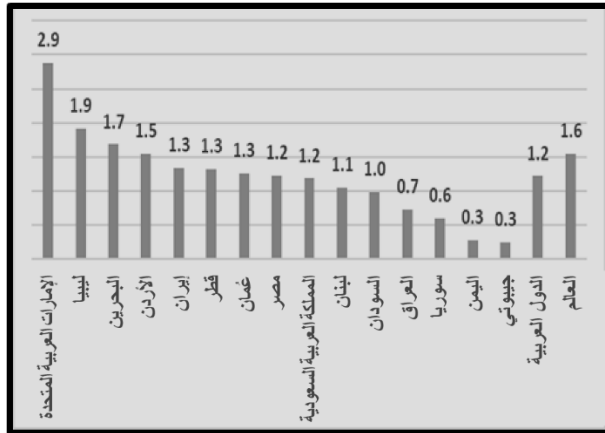
^٨ الخطابات الموجهة من شركة تيليمن إلى المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في اليمن، بتاريخ ٢٣ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠ (رقم مرجعي: EX.C. 16)؛ ٢٩ يناير/كانون الثاني (رقم مرجعي: EX.C. 21)؛ و ٣٠ يناير/كانون الثاني (رقم مرجعي: EX.C. 30). كما أرسلت خطابات مماثلة إلى المانحين الرئيسيين.

من السلطات للإبقاء على انخفاض أسعار بيع الخدمات للجمهور، مما يعني تحمل شركات التشغيل الارتفاع المشار إليه آنفاً في التكاليف بشكل كامل. وقد تسبب هذا الارتفاع الملحوظ في تكلفة تقديم الخدمات التي تتحملها الشركات خسائر تشغيلية على مدى السنوات الخمس الماضية.

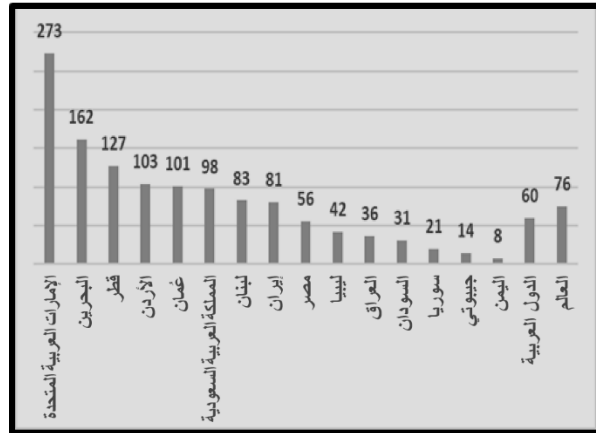
أصبح قطاع الاتصالات/الإنترنت على شفا التفتت بين الطرفين المتحاربين. فلم يعد هناك أي التزام بالإطار القانوني، والسياساتي، والتنظيمي لقطاع الاتصالات. وصار لزاماً على مشغلي القطاع الخاص للهاتف النقال اتباع تعليمات كل من وزارتي الاتصالات وتقنية المعلومات في صنعاء وعدن ودفع الضرائب. وقد انتهت صلاحية التراخيص الممنوحة لأكبر شركتي تشغيل تابعتين للقطاع الخاص – إم تي إن وسبأفون – في ٢٠١٥، وجرى التفاوض منذ ذلك الحين على تمديدتها لفترات قصيرة. وكذلك من الصعب تعويض الخسائر التي تكبدتها جميع شركات التشغيل في الأصول (بما فيها العاملين)، بالإضافة إلى الخسائر الناتجة عن الانقسام التنظيمي والسوقي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تراجع نطاق التغطية على مستوى البلاد ومستوى المنافسة السوقية. ومن شأن ذلك أن يؤثر بشدة على إمكانية الاتصال ويُسّر تكلفة خدمات الاتصالات والإنترنت على اليمنيين.

خدمات الإنترنت في اليمن ضعيفة في الجودة والأسعار المعروضة، ولا يتم بعد تلبية قدر كبير من خدمات الإنترنت المطلوبة في السوق المحلية. يعد معدل انتشار الإنترنت في اليمن هو الأدنى بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الشكلان أ-١ و أ-٢). وخلال الصراع، اعتمد تقديم خدمة الإنترنت بصفة أساسية على مصدر وحيد ومكلف للتزويد بسعة الإنترنت (كابيل فالكون البحري)، مما أدى إلى حرمان شركات تشغيل الإنترنت المحلية من القدرة على المنافسة وأضعف قدرتها على تقديم أسعار ميسورة التكلفة للمستخدم النهائي.

الشكل أ-٢. الاشتراكات في خدمات النطاق العريض لكل مستخدم للإنترنت



الشكل أ-١. الاشتراك في خدمات النطاق العريض لكل ١٠٠ من السكان



المصدر: تيليم والائتاد الدولي للاتصالات ٢٠١٩.

أظهر انقطاع الإنترنت مؤخراً في عموم البلاد مدى هشاشة تعرضه لمخاطر الانفصال عن الإنترنت العالمي. وقد أدى الانقسام السياسي المتصاعد إلى اتخاذ إجراءات مضادة، من بينها محاولات إنشاء بوابة دولية ثانية (من شأنها أن تؤدي إلى تجزئة الاتصال بدلاً من أن تكون مصدراً احتياطي داعم له). كما يعيق الانقسام السياسي أيضاً قدرات تيليم التشغيلية (على سبيل المثال، تجميد حساباتها البنكية الخارجية). ومنذ عام ٢٠١٨، أعلنت الشركة أن الاضطرابات السياسية تعيق محاولاتها لاستئناف خدمات الإنترنت، فضلاً عن الهجمات التخريبية الموجهة ضد البنية التحتية للقطاع. وعلاوة على ذلك، انخفضت سعة الإنترنت – المنخفضة أصلاً – في اليمن منذ ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠ بنسبة تزيد على ٨٠% بسبب الأضرار غير المقصودة التي لحقت بكابيل فالكون البحري الذي يربط اليمن بالشبكة العالمية، والذي يعد رابطاً ضعيفاً سهل التعرض للانقطاع غير المقصود نظراً لقربه من حركة المرور الكثيفة للسفن في المياه الضحلة نسبياً.

هناك حاجة ماسة للحيلولة دون انهيار قطاع الاتصالات وانقسامه خلال هذا الصراع ولفت انتباه المجتمع الدولي الإنمائي الأوسع إلى هذا الوضع. وفيما يلي بعض الأسباب الدافعة لذلك: (١) الاتصالات الصوتية وعبير الرسائل النصية القصيرة فضلاً عن الاتصال بالإنترنت تعد جميعاً من الخدمات بالغة الأهمية سواء في أثناء الصراع أو عند إعادة الإعمار (بالغة الأهمية للأفراد، والقطاع العائلي، والخدمات الإنسانية والإغاثة الطارئة، والخدمات الاجتماعية، وقطاع التجارة والاعمال)؛ (٢) لقطاع الاتصالات آثار ملموسة على المالية العامة في اليمن، حيث كان هذا القطاع يحتل، قبيل الصراع، المرتبة الثانية بعد قطاع النفط والغاز كمصدر للعملة الصعبة وتوليد إيرادات للمالية العامة؛ (٣) أي طموحات رقمية – سواء أكانت خدمات مالية عبر الهاتف المحمول أو تحويلات نقدية – أو خدمات الهوية الرقمية أو شبكات الطاقة الكهربائية في المناطق الريفية، ستعتمد اعتماداً كثيفاً على بنية تحتية وطنية متوفرة وقوية لقطاع الاتصالات.